دراسات

مجلة فصلية بحثية محكمة تصدر عن المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر

الأقتصاد الليبي والخصخصة :-

- الخصخصة ..... د . فرحات شرننة / أ . سالم الفرجاني
- تحديات الخصخصة في الدول النامية .... د . سهام يوسف علي
- القطاع العام والقطاع الخاص ضرورة تنموية ..... أ . محمد فتح الله الهري
- سياسة التمليك وتوسيع قاعدة الملكية ..... أ . نادية بن يوسف
- دور الدولة التنموي في عصر العولمة ..... د . محمد الأمين ولد أحمد جدو

السنة الخامسة . العدد السابع عشر .. الصيف 1372ور - 2004ف

17

دور الدولة التنموي في عصر العولمة

د . محمد الأمين ولد أحمد جدو
جامعة بني وليد- كلية الاقتصاد

إن الدولة ودورها الاقتصادي موضوع لا خلاف في أهميته على مر التاريخ الاقتصادي، إلا أن الكتابات في هذا الموضوع ليست كافية بما يتناسب وحجم هذا الموضوع، كما أن معظم هذه الكتابات لا تخلو من الانحياز إلى ايديولوجية معينة فمن الصعب تحقيق الموضوعية في هذا المجال.

فانقسم الكتاب في كل الأزمنة والأمكنة بين أنصار تدخل الدولة في المجال الاقتصادي وبين معارضي هذا التدخل والمطالبة بالخصخصة وليبرالية السوق ولم يضعوا حدودا ولا ضوابط لذلك، ولذلك قلت الكتابات المعتدلة فالوسطية بين الاتجاهين مطلوبة حسب رأيي وهذا ما جعلني أحاول التطفل على الكتابة في هذا المجال الهام، محاولة مني لتسليط الضوء على عدة أسئلة قد تراود المهتم بهذا المجال تدور حول:

هل يستطيع القطاع الخاص منفردا إقامة اقتصاد متطور ومستقل؟ وهل يستطيع القطاع العام، منفردا، أن يقيم تنمية حقيقية ومستديمة؟

وهل إن خيار قيام القطاع العام بمسؤولية التنمية خيار يجب أن يرافق مختلف مراحل التطور الاقتصادي، أم أن درجته تختلف من رحلة تنموية إلى أخرى، حسب الزمان والمكان؟ وهل إن المحيط الدولي وظروف الاقتصاد الدولي يفرضان على دولة ما خياراً تنموياً قد لا ينسجم مع تطلعاتها ومصالحها الذاتية؟ كل هذه الأسئلة وغيرها ستكون محاور أساسية نحاول التمعن فيها من خلال هذه الدراسة المبسطة وذلك من خلال نقطتين رئيسيتين نتناول في أولاهما تطور دور الدولة في المجال الاقتصادي.

وفي النقطة الثانية واقع الدولة في عصر العولمة، وأملنا أن نسد ثغرة في هذا المجال، أو أن نثير الموضوع -على الأقل- ونفتح المجال إلى كتابات أكثر نضجاً

وإثراء في هذا المجال الحيوي.

1- تطور دور الدولة في المجال الاقتصادي:

لقد عرفت البشرية الدولة في شكلها الحديث مع مطلع القرن السادس عشر في أوروبا وقد تزامن ذلك مع ما شهدته أوروبا من تقدم تكنولوجي وزيادة في الإنتاج ومحاولة توسيع نطاق السوق ليشمل الأمة بأسرها بعد أن كان محدوداً بحدود المقاطعة، فحلت الدولة محل الإقطاعية والملك محل السيد الإقطاعي، والولاء للدولة والملك محل الولاء للمقاطعة والإقطاعي، وأصبح الملك يملك سلطات حقيقية ولديه الوسائل الكافية لممارسة هذه السلطات.

وكان دور الدولة الأساسي في هذه الفترة هو توحيد السوق المحلي بل أكثر من ذلك توسيع هذا السوق عن طريق الاستعمار، فحشدت الجيوش القوية لذلك ونافست مثيلاتها للاستحواذ على أكبر كم من المستعمرات، كما كان على الدولة أن تتدخل تدخلا فعالا في الاقتصاد القومي الحديث النشأة فتزيل العقبات القائمة أمام انتقال السلع من مقاطعة إلى أخرى وتوفر الأمن اللازم لهذا الانتقال، وتقوم بشق الطرق ومد الترع، وفرض سياج جمركي حول الدولة لحماية الصناعات الناشئة من منافسة دول أخرى كانت تقوم بالمهمة نفسها. كما كانت الدولة تتدخل أيضاً تدخلا فعالا في عملية الإنتاج نفسها فتفرض المواصفات الواجب اتباعها من أجل إنتاج السلع الصناعية، وقد عرف هذا العصر بالرأسمالية التجارية[1].

وإذا كانت سياسات التجاريين تناسب بداية النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي، فإن الدولة سرعان ما غيرت دورها انسجاما مع التطور الثقافي المتسارع وقيام الثورة الصناعية الكبرى، فتراجع دورها من حيث التدخل المباشر في عملية الإنتاج وأصبح من المناسب تركها لقرارات أرباب العمل أنفسهم، كما تراجع دور الدولة في حماية منتجيها من المنافسة الخارجية، فراعت شعار (دعه يعمل دعه يمر) إيذاناً للحرية الاقتصادية وحرية التجارة.

وبالمقابل ظلت الدولة تقوم بوظيفة التصدي لأي محاولة لرفع الأجور.

وبعد الحرب العالمية الأولى وما حدث من نمو قوى الإنتاج في الدولة بشكل كبير، أصبحت السوق المحلية والأسواق العالمية غير كافية لاستيعاب هذه الزيادة في الإنتاج دون توزيع الدخل على الطبقات الدنيا، هنا ظهرت الدولة الكنزية ودولة روزفلت أو دولة الرفاهية[2].

وقد جاءت أفكار كينز هذه إثر الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، لتوضح أن الاستقرار الاقتصادي وتحقيق مستوى معقول من النشاط الاقتصادي يتطلب تدخلا مباشرا من جانب الدولة في الإنفاق العام

لضمان مستوى كافٍ من الطلب الفعال.

فأصبحت الدولة تقوم بدور المشتري للسلع وبذلك أصبحت مصدراً مهماً من مصادر الطلب على المنتجات المتزايدة، واعتمد عليها في ذلك كثير من المنتجين المحليين مما تطلّب منها القيام بسياسات مالية نشيطة وفعالة تتضمن رفع مستوى الإيرادات والنفقات الحكومية فضلا عن السياسة النقدية النشيطة التي كانت تستعملها للتأثير في حجم الاستثمار والاستهلاك.

وهكذا أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مطلوباً وفي حال غياب مثل هذا التدخل قد تتعرض الاقتصادات المتقدمة إلى أزمات بطالة حادة ، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من موجات التضخم والغلاء فواجهت الدولة المسؤولية العكسية للتدخل لتخفيف التضخم مما أصبح يتطلب منها توسيع دورها من أجل رفع المستوى الاقتصادي والتحكم فيه دون حدوث كساد أو تضخم.

وتتراوح سياسات الدول في الإنفاق العام بين التوسع أو الانكماش بما يناسب احتياجات الاقتصاد.

ولم تلبث مسؤولية الدول أن جاوزت ذلك إلى تحقيق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي، وهكذا لم يقتصر دور الدولة الاقتصادي على مجرد توفير الإطار العام المناسب لنشاط الأفراد، بل أصبحت الدولة نفسها مشاركاً أساسياً في النشاط الاقتصادي، حيث يتأثر مستواه حسب هذا الدور.

ولم يقتصر هذا الأمر على الدول التي تأثرت بشكل أكبر بالتيارات السياسية العالمية أو الاشتراكية كما هو في انكلترا أو السويد أو فرنسا، بل إن دور الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية أصبح بالغ الأهمية في النشاط الاقتصادي من خلال النفقات العامة وبرامج التسليح وسياسات الضرائب(3).

وقد أدى هذا التدخل من طرف الدولة في هذه الفترة التاريخية الحاسمة من تاريخ أوروبا الحديث إلى تخطي أزمات الركود والتضخم الاقتصادي وإلى زيادة مستوى النمو والإنتاج ، وما رافق ذلك من تقدم هائل على المستوى التكنولوجي جعل المنافسة تعود من جديد، لكن هذه المرة من أجل تسويق المنتجات المتنامية.

ولقد ظهرت للقيام بهذا شركة عملاقة متعددة الجنسية تستعيض على ضيق السوق المحلية بالخروج إلى العالم بأسره ، وقد رافق هذا التوجه العالمي الجديد تغيير على مستوى دور الدولة، فإذا بالدولة الكينزية ودولة الرفاهية تحل محلها الدولة التاتشيرية أو الدولة الريغانية (نسبة إلى تاتشر وريغان) التي تقوم بالضبط بعكس ما كانت تقوم به دولة الرفاهية. وظهرت الدعوة إلى

برامج التصحيح الهيكلي والتثبيت الاقتصادي وما يحملانه من دعوة إلى الخصخصة وتقليص دور الدولة.

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نسجل ملاحظة بخصوص دور الدولة والتغيرات التي حصلت عليه، حيث إن الإنكليز كانوا دائما هم فرسان هذا التغيير فخلال القرنين الماضيين عرف الإنكليز بالسبق إلى حمل أفكار اقتصادية كانت منعرجات في منحنى دور الدولة الاقتصادي سواء كان ذلك مع آدم اسميث عندما طرح – في الربع الأخير من القرن الثامن عشر – دعوته إلى الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق (دعه يعمل، دعه يمر)، أو مع كنز عندما دعا إلى تدخل الدولة حماية للاستقرار الاقتصادي.

وأخيراً مع رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر عندما دعت إلى الخصخصة وتقليص دور الدولة.

من خلال العرض التاريخي السابق لدور الدولة يظهر لنا أن الدولة حاضرة دائما في النشاط الاقتصادي، وأن دورها يتغير من فترة إلى أخرى ، ومدى اتساع أو ضيق هذا الدور وطبيعته قد أثار العديد من النقاشات والتساؤلات بين الباحثين، إلا أنه لا خلاف على ضرورة وجود هذا الدور، حيث إن غياب الدولة وتلاشي سلطتها في العديد من الأمثلة الحديثة مثلما حدث للصومال أو ما شهدته بعض الدول الأفريقية (زائير، نيجيريا) فضلا عن يوغسلافيا بعد تفككها، كل ذلك أثبت أن وجود الدولة ضرورة لاغنى عنها حتى وإن تجاوزت أو أخلت بواجبها.

ومن هنا فإن حديثا عن الدولة ودورها الاقتصادي هو حديث عن ترشيد وتحسين أدواتها وليس حديثا حول ضرورتها، فإذا كان وجود الدولة ضروري لحياة المجتمع فإن التعرف على الشكل الأمثل لدورها الاقتصادي هو شرط التنمية ونجاحها. ولعل في تجربة الدول التي حققت مستويات مرموقة من التنمية الاقتصادية ما يمكن أن نستخلصه كدروس مستفادة يمكن أن تنفعنا في دولنا العربية السائرة على طريق النمو.

فإذا كانت تجربة أوروبا – مما سبق – تظهر أن التراكم الرأسمالي الابتدائي لم يحدث إلا بفضل سياسات الرأسمالية التجارية والاستعمار، حيث ظهرت الصناعات الحديثة وتطورت وراء أسوار الحماية حتى اكتسب الاقتصاد مركزاً تنافسياً قوياً، فإن تجربة اليابان مثلاً، هي الأخرى لا تختلف كثيراً عن سابقتها، فمنذ بداية نهضتها الحديثة في عام 1868 قامت الدولة بدور قوي ولم تدع الأمور لقوى السوق وحرية التجارة، وإنما بادرت بإقامة العديد من المشروعات الإنتاجية ، كما أنها مارست الاستعمار في فورموزا وكوريا وأجزاء من منشوريا[4].

وقد طبقت اليابان الحماية وتصرفت وكأنها جزيرة معزولة، وعندما قرر اليابانيون الدخول إلى المرحلة الصناعية والتنمية الصناعية بعد أن أتموا مرحلة التنمية الزراعية تبنوا أسلوب التشاور بين القوى الثلاث الأساسية لديهم وهي: الصناعيون، الحكومة ممثلة وزارة التجارة والصناعة، البرلمان كممثل للشعب ، كما أنها تركت للقطاع الخاص أن يقرر لنفسه، ضمن الإطار العام الواسع الذي ترسمه الخطة وتقوم وزارة التجارة بدور المراقب للإطار العام ، ومن هنا تظهر أهمية التجربة اليابانية حيث تجمع بين أنظمة الحماية والخطط الموضوعة والشرائح الممثلة للشعب مما يجعلها أكثر عرضة لتفادي الدكتاتورية والاستبداد الذي عانت منه بعض النظم الأخرى.

كما أنها لم تهمل القطاع الخاص وجعله يعمل في إطار الخطة العامة مع هامش من الحرية في التصرف ومن ثمّ استفادت من كل الطاقة الكامنة لدى القوى الفاعلة في المجتمع.

ويكاد التاريخ يعيد نفس الدرس عندما نتأمل كيف خرجت الدول الآسيوية حديثة التصنيع من تخلفها، ولنركز على إحدى هذه الدول وهي تايوان (لتوفير معلومات عنها) وبفحص خصائص السياسات الاقتصادية التي اتبعتها في تلك المرحلة المهمة من منظور تنميتها، وهي الممتدة من أوائل الخمسينيات حتى منتصف الستينيات، فالثابت لدى المراقبين الغربيين أن حكومة تايوان لم تأخذ في هذه الفترة إطلاقاً سياسة الاقتصاد الحر من أجل تحقيق التنمية، وإنما تدخلت الحكومة دائما وبقوة في الميدان الاقتصادي ، وألزمت نفسها بخطط اقتصادية ، ولم يقتصر تدخل الدولة آنذاك على تدخلات غير مباشرة من أجل تحسين المناخ الاقتصادي أمام المستثمر الخاص أو من أجل تصحيح الاختلال في السوق وتوفير خدمات البنية الأساسية، بل إن الدولة في تايوان تجاوزت المهام الاقتصادية التقليدية وتعدتها إلى إعادة توزيع الثروة من خلال إصلاح زراعي صارم، وإقامة الكثير من الصناعات في صورة شركات قطاع عام ، ومازال العديد منها قائما حتى الآن بالرغم من زحف موجة الخصخصة على البلد مؤخرا ، كما قامت الدولة بالتدخل بوسائل متنوعة لا تختلف كثيراً عن تلك التي اتبعت في الصين من أجل استخلاص أكبر قدر من الفائض الاقتصادي للزراعة وتحويله لتمويل عملية التصنيع، وتشمل تلك الوسائل التوريد الإجباري للمحاصيل بأسعار منخفضة ونظام مقايضة بالأرز الذي انطوى على فرض ضريبة ضمنية باهظة على الزراعة، وضريبة الأراضي وغير

ذلك من الضرائب على الزراع.

هذا فضلاً عن إلزام زراع الأراضي المستأجرة من الدولة بدفع إيجار الأراضي في صورة عينية إلى الدولة، كما اتبع نفس الأسلوب مع المستثمرين لأراضي الدولة بالتقسيط.

وقد رافق هذه السياسة التي هي أقرب إلى سياسة التجاريين منها إلى الليبراليين نظام صارم للرقابة على الصرف الأجنبي والرقابة على الواردات.

والدرس الهام المستفاد من هذه التجارب السابقة هو أن ما يصلح لدولة نمت وتطورت لا يصلح لدولة مازالت متخلفة وتسعى لكسر حاجز التخلف، وإن دور الدولة في الحياة الاقتصادية مهم جداً وتزداد أهمية هذا الدور كلما كانت الدولة أكثر تخلفا. وإن التاريخ الاقتصادي للدول في بداية حياتها الاقتصادية أظهر أنها تدخلت تدخلاً مباشراً لرفع مستوى النمو الاقتصادي، ولم تغير دورها الاقتصادي، إلا وفقا لما تمليه عليها مصلحتها الاقتصادية.

ويبقى علينا كدول عربية في بداية نموها الاقتصادي أن نعرف أين نحن من ذلك كله. وهل يمكن حقاً أن نشق طريقنا باستقلالية في عصر يمتاز بعولمة اقتصادية؟

2- واقع الدولة في عصر العولمة:

لم يعد دور الدولة في يومنا هذا بمعزل عما يجري في الساحة الدولية فهي تضع قواعد اللعبة، والدولة ليست مطلقة الحرية عند اختيار أنظمتها الاقتصادية، بل عليها أن تراعى الأوضاع العالمية.

وإذا نظرنا إلى الاقتصاد العالمي فإنه يشهد في أيامنا هذه درجة من الترابط والتداخل لم يعرفها من قبل، بل إن النظام الاقتصادي تحول من مجرد علاقات اقتصادية بين الدول إلى عصر الاقتصاد العالمي ولم يعد الاكتفاء الذاتي أمراً ممكناً، فحتى الدول القارات مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا أو البرازيل أو استراليا أصبحت تشارك في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل متزايد بحيث لم يعد للحدود السياسية نفس القيود على ممارسة النشاط الاقتصادي كما كان في الماضي، وهذا ما أصبح يطلق عليه عصر العولمة وإن كانت العولمة لا تقتصر على الاقتصاد، بل تشمل كل جوانب الحياة البشرية الأخرى إلا أننا لا نريد الخوض في تعاريفها وجوانبها المختلفة نظراً لضيق مجال البحث، ولكونها عملية مستمرة غير مكتملة المعالم بعد، فكل يوم تكشف عن وجه جديد من وجوهها المتعددة.

إلا أن جوهر هذه العملية يتمثل في سهولة حركة الأشخاص والمعلومات والسلع والخدمات بين الدول على النطاق الكوني وما يتضمنه ذلك من تذويب للحدود

بين الدول والقارات.

ومما ميز هذا العصر الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطاً في تحقيق هذا الانتقال للسلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأفكار، بل إن المهيمن على هذا الانتقال، هو الشركات المتعدية الجنسية، فقد أصبحت هذه الشركات تحل تدريجياً محل الدولة ولم تعد حدود الدولة القومية هي حدود السوق المحلية بل أصبح العالم كله مجالاً للتسوق سواء كان تسويقاً لسلع تامة الصنع أو تسويقاً للخدمات وعناصر الإنتاج أو تسويقاً للمعلومات والأفكار. ففقزت الشركة المنتجة فوق أسوار الدولة وأخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية بل أصبحت أكثر فأكثر أسوارا شكلية، سواء تمثلت في حواجز جمركية أو حدود ممارسة السياسة النقدية والمالية أو حدود السلطة السياسية، أو حدود بث المعلومات والأفكار.

فالحواجز الجمركية تتخطاها هذه الشركات إما بالاستثمار المباشر داخل البلد المطلوب غزوه، أو عن طريق اتفاقيات من نوع اتفاقيات (الجات) وجولة اوروجواي. وحدود ممارسة السياسة النقدية والمالية تتخطاها هذه الشركات، إما بقدرتها على التهرب مما تفرضه الدولة نفسها من سياسات نقدية ومالية أو بقدرتها على فرض ما تشاء من سياسات على الدولة نفسها عن طريق ما يسمى مثلاً ببرامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي. أما حدود السلطة السياسية فتتخطاها هذه الشركات لا بالغزو المسلح -كما كان يحدث في الماضي- بل عن طريق استبدال رئيس برئيس آخر يلائم مصالح هذه الشركات أو حتى إرغام نفس الرئيس – بوسائل شتى- على الإذعان لشروطها.

أما حدود بث المعلومات والأفكار فقد تكفلت أطباق التلفزيون وشاشات الكمبيوتر بتخطيها.

إن قبول هذه الشركات داخل أي بلد والتمهيد لذلك من قبل القوى الاقتصادية الكبرى في العالم عن طريق قبول الدعوة إلى الخصخصة وتحرير الاقتصاد أصبح شرطاً صريحاً لتقديم المعونات الاقتصادية من طرف المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ومن جانب وكالات المعونة الأجنبية وعلى رأسها وكالة المعونة الدولية الأمريكية بل ومن جانب البنوك ومؤسسات الإقراض الدولية الأخرى.

ومن المعروف أن الدولة النامية التي اعتادت الاعتماد على الغير وتلقي المعونات، تجد صعوبة في الاعتماد على نفسها وتحمل تكاليف التنمية الحقيقية، فلا تجد أمامها إلا الإذعان لضغوط هذه المؤسسات.

إلا أن النظرة المنطقية المسندة إلى نسبية

القوانين والسياسات الاقتصادية واختلافها باختلاف الزمان والمكان تجعلنا في البلدان النامية وغيرها لا يمكن أن نركن إلى وجود علاج واحد لمشكلات الإدارة والتنمية في بلدان تمر بمراحل مختلفة للتطور الاقتصادي، وتتباين طبيعة مشكلاتها الاقتصادية مع تباين هياكلها الاجتماعية والسياسية ونظمها القانونية والأخلاقية، مما يجعل الوصفات الجاهزة التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعوانهما باعتبارها علاجا يصلح لأي بلد دون مراعاة مستوى نموه وخصوصياته أمرا غير محسوب ويتطلب منّا في الدول العربية والنامية عموما حضورا واضحاً وفعالاً للدولة ومراعاة الخصوصية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية.

وهذا يجرنا إلى مربط الفرس في هذه النقطة وهو أن ما فرض على العالم من عولمة وتذويب لدور الدولة المحلية في النشاط الاقتصادي لا يعني أن عملية العولمة هذه تسير على النطاق القومي بغير مقاومة فهناك صراع مستمر بين العولمة والمحلية، فالعولمة تقلل من أهمية الحدود، بينما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود والعولمة تعني توسيع الحدود في حين أن المحلية تعني تعميق الحدود. وفي المجال الثقافي والاجتماعي ، العولمة تعني انتقال الأفكار والمبادئ وغيرها دون تميز، بينما المحلية قد تميل في بعض الأحيان إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ أو الانتقاء في هذه الأفكار والمبادئ.

إن الصراع بين المحلية والعولمة أو على الأقل تحفظ الدولة القطرية من الذوبان كليا في الإطار العالمي هو ما يبرز - حسب رأيي بالإضافة إلى عوامل أخرى- تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية كانتقال تدريجي من المحلية الضيقة إلى إطار أوسع منها ومداعبة الإطار العالمي باستحياء ولم تكن ظاهرة الدخول في تكتلات اقتصادية عملاقة ظاهرة تخص بلدان العالم الأقل نمواً بل إن الدول الصناعية الكبرى تتهافت على الدخول في مثل هذه التكتلات ، فمثلاً إثر معاهدة (ماسترخيت) عام 1991 تحولت السوق الأوروبية إلى اتحاد أوروبي يضم هذا التجمع حوالي 370 مليون نسمة. ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلنت في عام 1992 إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) وتضم إلى جانبها كلا من كندا والمكسيك ، وفي نفس الاتجاه نحو مزيد من التكتل الاقتصادي ظهرت تكتلات عملاقة كالتجمع العملاق لدول آسيا الباسيفكي (ابيك) ، وتعتبر قمة سياتل التي دعا إليها الرئيس الأمريكي كلينتون في عام 1995 نقطة الانطلاق الحقيقية لهذا التجمع الضخم الذي يضم في عضويته 18 دولة من بينها دول الاسيان

ودول النافتا وعدد من دول أمريكا اللاتينية ودول مجموعة النمور فضلاً عن اليابان والصين.

الخاتمة

من خلال ما تقدم في هذه الدراسة فإنه يظهر لنا أن لكل من القطاع العام والقطاع الخاص دورا هاما في التنمية الاقتصادية وأنه حتى نستغل كل الطاقات الكامنة في المجتمع لابد من أن نشركهما في عملية التنمية الاقتصادية وإن كان لكل واحد منهما مراحل من النمو تناسبه ولكل واحد منهما مساوئه ومحاسنه. فمن خلال تتبعنا لتاريخ أوروبا الاقتصادي وتجارب بعض الدول الآسيوية التي وصلت مراتب عالية من التنمية الاقتصادية نجد أن الدولة تقوم بعملية الإنتاج الفعلي سواء وحدها أو بمشاركة القطاع الخاص.

إلا أن هذه الدرجة من التدخل بدأت تقل شيئاً فشيئاً حسب تسارع معدلات النمو ، وبدأت الدولة تنسحب من الاستثمار المباشر تاركة المجال للمبادرة الفردية وركزت اهتمامها على المراقبة والتوجيه في إطار خطة عامة كانت ترسمها مسبقا.

ثم اهتمت بحماية الصناعات الوليدة حتى تقف على أقدامها وتكون مستعدة للمنافسة.

وعندما نما الاقتصاد الرأسمالي ودخل مرحلة المنافسة على الأسواق العالمية ساعدته الدولة الغربية بإنشاء الاتفاقيات الدولية المساعدة على ذلك بل إنها حاولت أن يكون ذلك توجها عالميا فيما عرف بعهد العولمة، إلا أنه يجب ألاّ يغيب عن أذهاننا أن هذه العولمة هي مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي ، وأننا في الدول النامية عامة والعربية خاصة لانزال تفصلنا عنها أشواط كبيرة في مسار التنمية الاقتصادية سواء منها من يتبع المنهج الليبرالي أو من لا يزال متأثرا بالتطبيق الاشتراكي أو من هو معتدل بين المنهجين.

وهذا فعلا ما غاب عن الطرح العالمي الذي يروج له حاليا وهو دخول العالم كله في عملية العولمة من باب واحد. رغم التفاوت النسبي بين مستويات النمو من دولة إلى أخرى، فمن المستحيل -كما سبق أن أشرنا- أن يكون العلاج واحدا والمرض يختلف.

وعليه فإنه يجب على الدول النامية أن تراعي خصوصيتها ، وأن تدخل العولمة من الباب الذي يناسبها فتضع الشروط المناسبة أثناء دخولها في اتفاقيات دولية من نوع (الجات). وتستفيد من الثغرات والفرص في مثل هذه الاتفاقية فتعمل تكتلات إقليمية مع الدول التي تناسبها أو تقترب منها من حيث مستوى النمو حتى تتدرب اقتصاداتها على المنافسة خصوصاً أنه سبق أن رأينا أن هذا التوجه نحو التكتل أصبح سمة عالمية ، وكيف أن الدول

المتقدمة نفسها تحرص على وجودها ضمن أكبر التكتلات.

والشيء المؤسف هنا أن نكون في منطقتنا العربية مقسمين إلى دويلات كل منها تدخل العولمة من زاويتها دون أدنى تنسيق في عصر التكتل والاتفاقيات الجماعية ونحن الذين تجمعنا روابط وطيدة وإضافة إلى التاريخ المشترك الروابط وعوامل الوحدة الأخرى، هاهي المصلحة الاقتصادية اليوم تدعونا في عصر ستذوب فيه حدود الدولة وسيادتها في الإطار العالمي.

أليس الأجدر بها أن تذوب في الإطار الإقليمي الذي هو بالطبع أضيق من الإطار العالمي؟

المصادر

(1) جلال أمين (العولمة الدولة) مجلة المستقبل العربية (العدد: 228 فبراير 1998.
(2) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، طبعة خاصة، القاهرة، دار الشروق 1999.
(3) إبراهيم العيساوي، تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي، سلسلة محاضرات معهد التخطيط، مارس 1992.
(4) السيد ياسين (في مفهوم العولمة) مجلس المستقبل العربي (العدد: 228 فبراير 1998.
(5) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية... من هافانا إلى مراكش (الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية).

الهوامش

(1) جلال أمين (العولمة الدولة) مجلة المستقبل العربية (العدد: 228 فبراير 1998 صفحات (23-36)
(2) نفس المصدر.
(3) حازم الببلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، طبعة خاصة، القاهرة، دار الشروق 1999. ص: 73.
(4) إبراهيم العيساوي، تحرير الاقتصاد ودور الدولة في تحقيق التنمية في الوطن العربي، سلسلة محاضرات معهد التخطيط، مارس 1992، ص18.
(5) نفس المصدر، ص:40.
(6) نفس المصدر، ص:19.
(7) جلال أمين (العولمة الدولة) مجلة المستقبل العربية، مرجع سبق ذكره.
(8) إبراهيم العيساوي تحرير الاقتصاد ودور الدولة ...، مرجع سابق، ص:14.
(9) السيد ياسين (في مفهوم العولمة) مجلس المستقبل العربي (العدد: 228 فبراير 1998، الصفحات (4-13).
(10) أسامة المجدوب، الجات ومصر والبلدان العربية... من هافانا إلى مراكش (الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، اكتوبر) ص:22.